

## الأشباه والنظائر

القول في أحكام الكافر .

اختلف : هل الكفار مكلفون بفروع الشريعة ؟ على مذاهب : .  
أصحها : نعم .

قال في البرهان : و هو ظاهر مذهب الشافعي فعلى هذا يكون مكلفا بفعل الواجب و ترك ا  
لحرام و بالاعتقاد في المندوب و المكروه و المباح .  
و الثاني : لا و اختاره أبو إسحاق الاسفرائيني .  
و الثالث : مكلفون بالنواهي دون الأوامر .  
و الرابع : مكلفون بما عدا الجهاد أما الجهاد : فلا لامتناع قتالهم أنفسهم .  
و الخامس : المرتد مكلف دون الكافر الأصلي .  
و قال النووي في شرح المهذب : اتفق أصحابنا عل أن الكافر الأصلي لا تجب عليه الصلاة و  
الزكاة و الصوم و الحج و غيرها من فروع الإسلام و الصحيح في كتب الاصول أنه مخاطب بالفروع  
كما هو مخاطب بأصل الإيمان .

و ليس مخالفا لما تقدم ؟ لأن المراد هنا غير المراد هناك فالمراد هناك أنهم لا يطالبون  
بها في الدنيا مع كفرهم و إذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء و لم يتعرضوا لعقوبة الآخرة .  
و مرادهم في كتب الأصول : أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر فيعذبون  
عليها و على الكفر جميعا لا على الكفر وحده .  
و لم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا فذكروا في الأصول حكم طرف و في الفروع حكم الطرف الآخر

قال : و إذا فعل الكافر الأصلي قربة يشترط النية لصحتها كالصدقة و الضيافة و الإعتاق و  
القرض و صلة الرحم و أشباه ذلك فإن مات على كفره فلا ثواب له عليها في الآخرة لكن يطعم  
بها في الدنيا و يوسع في رزقه و عيشه فإذا أسلم فالصواب المختار أنه يثاب عليها في  
الآخرة للحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال إذا أسلم العبد فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة  
كان أزلفها أي قدمها .

و في الصحيحين عن حكيم بن حزام قال : [ قلت يا رسول الله ﷺ : أ رأيت أموراً كنت أتحنث بها  
في الجاهلية : من صداقة أو عتاقة أو صلة رحم أ فيها أجر ؟ ] .  
فقال : أسلمت على ما أسلفت من خير [ .

فهذان حديثان صحيحان لا يمنعهما عقل و لم يرد الشرع بخلافهما فوجب العمل بهما و قد نقل

الإجماع على ما ذكرته من إثبات ثوابه إذا أسلم .

و أما قول أصحابنا و غيرهم : لا تصح من كافر عبادة و لو أسلم لم يعتد بها فمرادهم لا يعتد بها في أحكام الدنيا و ليس فيه تعرض لثواب الآخرة .

فإن أطلق مطلق أنه لا يثاب عليها في الآخرة و صرح بذلك فهو مجازف غلط مخالف للسنة الصحيحة التي لا معارض لها .

و قد قال الشافعي و الأصحاب و غيرهم من العلماء : إذا لزم الكافر كفارة طهار أو قتل أو غيرهما فكفر في حال كفره أجزاءه و إذا أسلم لا تلزمه إعادتها كلام شرح المهدب